الثورة
www.althawranews.net
الاثنين 3 ربيع ثاني 1435هـ 3 فبراير 2014م العدد 17973
Monday : 3 Rabia Thani 1435 - 3 February 2014 - Issue No. 17973

"العمل المدني" يتفق على آلية عمل جديدة

بعد أربع ورشات عقدت في كل من صنعاء، عدن، الحديدة، حضرموت صادقت قرابة الـ80 جمعية ومؤسسة أهلية يمنية على مدونة سلوك عمل منظمات المجتمع المدني.
ومن المبادئ العامة للمدونة العمل والاستمرار في تطوير وتحديث المنظمة وفق معايير الإدارة الرشيدة بما يتواكب مع نظم الحوكمة ومبادئ ديمقراطية، واعتبار الإعلام شريكا إيجابيا في أداء وجودة أعمال وتنفيذ برامج المنظمة والتواصل مع الجمهور.
المبادرة تأتي في إطار مشروع تمكين منظمات المجتمع المدني المحلية من خلال المشاركة في الحكم المحلي الذي ينفذه المنتدى الإنساني.

المرأة في لجنة صياغة الدستور

اعتبرت اللجنة الوطنية للمرأة قرار اعتماد تمثيل المرأة بنسبة 30% في الوظائف الإدارية المناصب القيادية ترجمة عملية لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني بحيث يعمل على تمكين المرأة اليمنية في كافة الجوانب بما يؤهلها لتكون شريكاً فاعلاً في صناعة القرار السياسي في اليمن الجديد الذي جاء بعد تضحيات جسام كان للمرأة دورها الريادي في تقديمها خلال مسيرة التغيير.
وشددت اللجنة في بيان لها أيضا على ضرورة إشراك المرأة بما لا يقل عن هذه النسبة ٣٠٪ في لجنة صياغة الدستور لتكون مساهمة في بناء دستور اليمن الجديد الذي يمنح المرأة كل حقوقها.

اليمنيون يتطلعون إلى واقع جديد تتحقق فيه المواطنة المتساوية والعيش الكريم

القاضي / يحيى الماوري

الثورة / رضي القعود

أكد القاضي / يحيى الماوري أن أبناء اليمن قد أدركوا مكامن الخلل والأخطاء الجسيمة التي صاحبت تجاربهم السياسية الماضية قبل الوحدة وبعدها ،وتمكنوا أخيرا من تحقيق معجزة الحوار الوطني وخروجه بوثيقة توافقية جسدت الإجماع الوطني على رؤية مشتركة لشكل الدولة اليمنية ألقادمة كونها أول تجربة حوار سياسي تخوضه القوى السياسية اليمنية ينتهي برؤية توافقية لمشروع وطني يحظى بإجماع سياسي ويحمل قدرا من المعالجات والحلول الواقعية لأهم القضايا الوطنية التي شكلت أخطر معوقات إقامة الدولة اليمنية الحديثة ،وأفشلت كل التجارب السياسية الماضية في حلها على اختلاف أشكالها الحزبية وإيديولوجياتها السياسية، لأنها كانت تقوم على الرؤى ا?حادية و? تعترف بالآخر وتحاول تطويع الواقع لرغباتها وأهوائها السياسية ومصالحها الفئوية .
وقال في ورقة عمل بعنوان (وثيقة الإنقاذ الوطني) : يتطلع أبناء اليمن إلى أن تؤسس مخرجات الحوار الوطني لواقع سياسي جديد تتحقق فيه المواطنة المتساوية والشراكة الوطنية بين كل أبناء اليمن في الثروة والسلطة في إطار دولة موحدة ذات نظام اتحادي يتجاوز من خلالها آثار الممارسات السلطوية المشوهة وتراكمات المظالم السياسية التي خلفتها مراحل الحكم الشمولي والمركزية المحبطة. فالمواطن اليمني ينتظر أن يلمس التغيير الحقيقي في حياته اليومية وذلك من خلال ترجمة مخرجات الحوار إلى واقع ملموس أمنا وسلاما وكرامة واطمئنانا على مستقبل ومصير وطنه وأطفاله ، وأن ينعم بحياة كريمة آمنة مستقرة بعد سنوات من الخوف والجوع ومعايشة الموت في كل لحظات ليله ونهاره، كما يتوقع في الوقت ذاته ،أن يقتنع المتصارعون على السلطة بأن العنف والإرهاب والقتل ليس الوسيلة الحضارية ولا الأخلاقية للوصول إلى الحكم ،وأن يجربوا التنافس الديمقراطي والتداول السلمي أسوة بالآخرين من الشعوب .
وأشار إلى أن الشارع اليمني يسوده منذ يوم (25 يناير) شعور قوي بجدية القوى السياسية ومصداقية الرئيس عبدربه منصور هادي الذي اكتسب درجة عالية من الثقة الشعبية بقدراته القيادية وحكمته السياسية التي لعبت دورا محوريا في نجاح الحوار الوطني ،.

الماوري:
مؤتمر الحوار ناجح والمواطن ينتظر تحويل النتائج إلى واقع ملموس

كما ينتظر اليمنيون أن يشهدوا ويشاركوا في بناء دولة يمنية مدنية حديثة تضمن للجميع المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات وتلتزم مبدأ المشروعية في أداء واجباتها الدستورية وتطبق مبدأ سيادة القانون على الكافة وتزيل مظالم الماضي وتحترم استقلال القضاء بعد إعادة هيكلته وإصلاحه ليحصل المظلوم على عدالة قضائية سهلة غير مكلفة وغير بطيئة ،؟ يحول دونها نافذ و? متجبر و? يستقوي عليه قائد و? ضابط أو شيخ أو تاجر .
كما تناول الماوري في ورقته المبادئ الأربعة ووثيقة حل القضية الجنوبية التي توضح إن مخرجات المؤتمر ووثائقه كافة ستشكل محددات للدستور القادم ولا يمكن لها أن تتعارض مع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومبادئها العامة ومع قراري مجلس الأمن . كما أن مخرجات المؤتمر ووثائقه كافة لن تؤسس لأية كيانات شطرية أو طائفية تهدد وحدة اليمن وأمنه واستقراره، وبأنها ستضمن حلاً عادلاً وشاملاً للقضية الجنوبية في إطار دولة موحدة على أساس اتحادي ديمقراطي وفق مبادئ العدل والقانون والمواطنة المتساوية. وأن مخرجات المؤتمر ووثائقه كافة تهدف إلى معالجة مظالم ضحايا الصراعات السياسية كافة وفي حدود إمكانيات الدولة وفي إطار مبادئ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية .بالإضافة إلى ضرورة تضمين الدستور الجديد نصوص قاطعة تصون وحدة اليمن وهويته أرضاً وإنساناً وتمنع أية دعاوى تخل بذلك.
وقال : أن هذا البلاغ وثيقة من وثائق مؤتمر الحوار بعد التصويت عليه من قبل الجلسة العامة الثالثة للمؤتمر ما يعني أنه أصبح وثيقة حاكمة لكافة وثائق ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وبالتالي فإن أي مخرجات أو قرارات تنطوي على تجاوز أو خروج على المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية وقراري مجلس الأمن تخضع للمبادئ الحاكمة الواردة في هذا البلاغ وتعيدها إلى الإطار الذي لا تتصادم معها مخرجات الحوار الوطني وتحديات التنفيذ:

مرجعية الواقع والشعب

وأوضح إن قراءته الأولية لوثيقة الإنقاذ الوطني تأتي من خلال مرجعيتين اساسيتين هما : مرجعية الواقع ومرجعية الشعب (المواطن اليمني) . فمرجعية الواقع أنه إذا كانت هناك أي أفكار أو رؤى انطوت عليها هذه الوثيقة تتصادم مع الواقع فمن الطبيعي أنه سيكون من العسير تطبيقها على هذا الواقع لأنه ليس من المنطق أن نتعسف الواقع ونطوعه للنظرية .. والأجدر أن نطوع أفكارنا وآراءنا لنظرية الواقع الذي سيأخذ المرجعية الأولى ويجب علينا أن لا نتجاوزه أو القفز عليه. أما المرجعية الثانية (مرجعية المجتمع – المواطن اليمني) فهي تنطوي تحت ما الذي يخدم مصلحته ومستقبله ونماءه وتطوره وازدهاره ويعالج أمراض الماضي التي عانى منها خلال سنوات عجاف مرت به، وما الذي ينطلق به نحو المستقبل الذي يطمح إليه وينتظره من المتحاورين في الحوار الوطني وما سيضعونه لهذا المستقبل .لافتا إلى أن هاتين المرجعيتين لوثيقة الحوار ، إذا حظيتا باقتناع المواطن ووجد فيهما ما يلبي ويحقق تطلعاته ورغبته في التغيير المنشود فانه سيكون راضيا عنها، أما إذا وجدهما بعيدتين عما يريده فإنه سيرى فيهما مجرد حلول للقوى السياسية في ما بينها لتقاسم السلطة.

المبادئ الأربعة.

كما قدم الماوري تفسيرا للوثيقة وفقا للمبادئ الأربعة لهيئة رئاسة المؤتمر وهي على النحو التالي : إن النص على الدولة الاتحادية يجب أن يفسر في إطار مفهوم الدولة الموحدة وبذلك فإن النظام الاتحادي بهذا المعنى هو منح الأقاليم والولايات استقلالية إدارية ومالية وتنموية كاملة في إطار السياسة العامة والاستراتيجيات المحددة للدولة الموحدة وتولي كل ولاية كامل المسؤولية المحلية الأمنية والإدارية والتنموية والموارد المالية ذات المصادر المحلية بما فيها الحصة التي تقرها القوانين المالية من الموارد الطبيعية والثروات المعدنية. حق سكان كل إقليم وولاية في اختيار الحكام المحليين ومحاسبتهم وعزلهم وفقا للدستور والقوانين الاتحادية دون تدخل من المؤسسات الاتحادية. حق كل إقليم وولاية في انتخاب مؤسسات محلية ذات اختصاصات تشريعية محلية تحدد بعض الأعباء المالية مثل الرسوم وبعض الموارد غير السيادية على أن لا تخل بمبادئ المساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون الاتحادي الذي يسري على كافة مواطني الدولة مثل: ألا تتجاوز التشريعات المحلية الحد الأعلى من الرسوم أو الضرائب غير السيادية التي يحددها القانون الاتحادي على كل مواطني الدولة.
وأوضح انه لابد من تمييز كل نظام اتحادي عن الآخر في جميع الدول ذات الأنظمة الاتحادية، فاليمن كدولة عربية إسلامية لا يمكن أن يستقل كل إقليم أو ولاية بتشريعات سيادية خاصة مثل قانون العقوبات والقانون المدني وقانون الإجراءات الجنائية والقوانين ذات الطابع السيادي التي تستمد من مصدر تشريعي واحد هو الشريعة الإسلامية التي يعتنقها كافة سكان اليمن ولا يمكن التمييز بينهم في تلك الأحكام لارتباطها بالعقيدة الواحدة التي تجمع كل سكان اليمن . كما أن مرجعية العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية محكومة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تعرف حق تقرير المصير بأنه يعني حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها واستقلالها عن هيمنة دولة أخرى وعرفته محكمة العدل الدولية بأنه لا يعني حق شريحة أو منطقة أو إقليم في أي دولة إعلان انفصاله عن كيان الدولة الواحدة وجرت على هذا المبدأ أحكام محاكم وطنية عدة منها المحكمة العليا في كندا وقرارات الكونجرس الأميركية وأجمعت المواثيق الدولية على احترام وحدة التراب الوطني لكل دولة وأكدت على حق كل حكومة في الدفاع عن وحدة أراضيها وسيادتها واستقلالها .

نازحو دماج يبحثون عن مأوى

لقاءات / أسماء حيدر البزاز

عديد من القوافل البشرية النازحة من دماج والتي توزعت في عدد من محافظات الجمهورية إلا أنها تركزت بصورة كبيرة في أمانة العاصمة بمنطقة سعوان في مراكز تابعة للسلفيين التي ظلت هي الأخرى عاجزة عن استيعاب الكم الهائل منهم وتقديم العناية والرعاية ,, أكاديميون وسياسيون يتحدثون لـ"الثورة" عن الاجراءات الإنسانية التي يجب أن تتخذها الحكومة مع نازحي دماج ,,

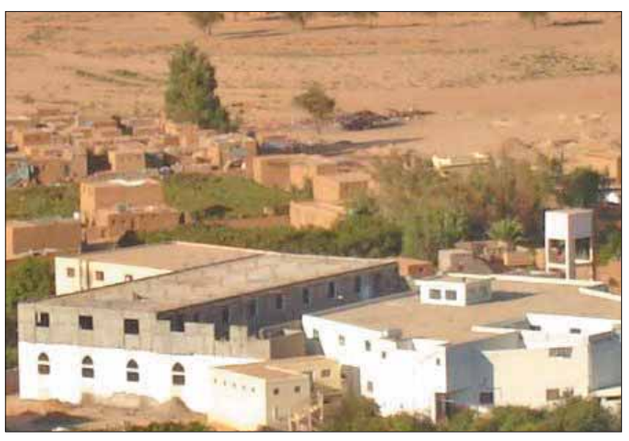

اكد الدكتور عبد الملك الضرعي السياسي - جامعة صنعاء يقول : يجب على الحكومة تخصيص مبالغ معينة لمعالجة قضية نازحي دماج ، وتأمين حياتهم و حمايتهم كمواطنين ضمن مناطق سيادتها السياسية لا تركهم دون مأوى أو مستقر ، حتى لا يشعر هذا التيار الفكري بالغبن الذي ربما يقود إلى التطرف ،و إلى نهج عنيف قد يؤدي مستقبلا لعواقب يصعب السيطرة عليها ،لذا من الضروري على الحكومة أن تعمل على استيعاب النازحين في أي مكان من الجمهورية يتم التوافق عليه وتمويل عملية إعادة استقرارهم في ذلك المكان ومعالجة تبعات النزوح والحرب وخاصة للأسر التي فقدت من يعولها والجرحى .
ومضى يقول : فالدولة بالمعنى السياسي هي الراعية والحامية لكل المواطنين ، وبدون تلك الحماية والرعاية يتقلص الشعور بالولاء والانتماء الوطني ، وغياب تلك المشاعر يحول الأفراد إلى ممارسة سلوكيات سلبية على السلام الاجتماعي .

حكمة الاتفاق

ويرى المحلل السياسي جمال الحمادي : أن المطلوب الآن هو الشروع فوراً في تشكيل لجان مختصة لدراسة حالات هؤلاء النازحين وتحديد مبالغ إعانة تصرف لكل أسرة لمرة واحدة بما يساوي نفقة ومصاريف معيشة من مأكل وملبس وإيجار ومسكن تكفي لمدة لا تقل عن ستة أشهر، وفي ذات الوقت محاولة الاستفادة من مؤهلاتهم ومهنهم وتوزيعهم على محافظات الجمهورية المختلفة مع مراعاة رغباتهم في تحديد أماكن التوزيع الجديدة و بحسب التخصصات والوظائف المتاحة و الشاغرة والمتوفرة .
موضحا : إن محاولة رمي الإشكالية بخروج هؤلاء من صعدة على الدولة وحدها فقط فهذا سيزيد من تفاقم المشكلة ولن يساعد في حلها ، لعدة اعتبارات أهمها أن الدولة لم تكن طرفاً في هذا التجمع من توجه مذهبي واحد ذي تأثير من خارج الخارطة المذهبية اليمنية وأن هذا التمركز المذهبي الذي قاد إلى تسلح عسكري بشكله البسيط أو غيره هو خيار خارج عن خيارات الدولة وأن الحل الذي توصل إليه الجميع بمغادرة هذه الجماعات أرض دماج وصعدة لم تكن الدولة إلا طرفا وسيطا استجابة لطلب الأطراف ذاتها ومساهمة في حقن دماء أبناء اليمن الذي هو واجب رئيسي على الدولة والحكومة لا يشفع لها شيء في التقصير فيه .
وأضاف بالقول : وكما كانت الحكمة هي التي كان لها الدور الرئيسي في إيقاف نزيف الدم في دماج هي الأساس في المعالجة ، يجب أن تكون الحكمة والتفهم من الجميع هو ايضاً الدافع والمحرك هذه المرة في خلق مسار إيجاد حلول ناجعة لنازحي دماج وأسرهم في انتشارهم الجديد على خارطة أرضهم اليمنية للعيش بأمن وسلام بما يحفظ لهم كرامتهم وعيش أمن واستقرار وحياة طبيعية لهم دون تمييز .

جبر الضرر

من جهته يقول الناشط السياسي والحقوقي بسام الحميدي : ما يتوجب على حكومة هو تعويض النازحين من منطقة دماج عما خسروه من مساكن وتجارة وغيرها وتقديم المساعدات العاجلة وتقديم الدعم اللازم من أجل العيش في منطقة أخرى كونهم استجابوا لتوجيه رئيس الجمهورية وهجروا مساكنهم وأرضهم من أجل إنهاء الصراع الطائفي وحقنا للدم اليمني وكلهم أمل بدعم الحكومة والمجتمع الدولي والمنظمات الخيرية بأنهم سيقفون إلى جانبهم ليقدموا لهم كافة الاحتياجات .

تصحيح الأوضاع

البرلماني والسياسي كهلان صوفان يرى أن على الحكومة والدولة تصحيح الأوضاع القانونية للراغبين الأجانب في طلب علم الحديث في مركز دماج ممن ليست لديهم سوابق جنائية أو من الذين ليسوا مطلوبين دولياً بسبب نشاطات إرهابية ، فهؤلاء وضعهم آخر ويجب إحالتهم للقضاء اليمني ليفصل في تلك التهم.
و نزع السلاح المتوسط والثقيل من يد كل الأطراف حسب نصوص وثيقة الحوار الوطني ويتم ذلك بالتزامن في كل المناطق عبر لجان تشكل من وزارة الدفاع.

قضايا "المجتمع المدني" تحت المجهر

ركزت ثلاث أوراق عمل على قضايا "المجتمع المدني" بصورة بحثية حاولت الوقوف على واقع هذا القطاع وفرص تجاوز العراقيل أمامها لتلعب دورا حيويا في العملية التنموية المجتمعية مع ما يعشه الوطن اليوم من تحولات تستوجب الإسهام من المكونات المنظمة بدور المركز اليمني لقياس الرأي العام أصدر سلسلة من أوراق السياسات ضمن مشروع منتدى المجتمع المدني حملت الورقة الأولى عنوان "دعم أنشطة الشباب في اليمن: التحديات والأولويات والاحتياجات" لفتت في توصياتها الباحثتان لوديا فونك ومرايكا ترانزفلد إلى أهمية دعم الناشطين الشباب، وتدريبهم، وتزويدهم بالمعلومات والمهارات التي تمكنهم من تنظيم أنفسهم، وتمكينهم من المشاركة في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية المختلفة.
مرايكا ترانزفلد أعدت أيضا ورقة بعنوان " الحركة الشبابية وناشطوها: من هم الناشطون الشباب؟ وما التحديات التي تواجههم؟" هدفت من خلالها إلى التعريف بالحركة الشبابية في اليمن مستندة إلى دراسة مسحية نفذها المركز اليمني لقياس الرأي العام على عينة من الناشطين الشباب في أغسطس 2012م. وتوصلت الورقة إلى أن الشباب يفتقرون بشكل عام إلى موجهات تحدد مسار أنشطتهم. ومن هنا دعت توصيات الورقة إلى تعزيز قدرات الناشطين الشباب لتنظيم أنفسهم وتكوين شبكات نشاط فاعلة.. كما رأت أن المساعدات التي يقدمها المانحون الدوليون ينبغي أن تنصب على واحد من هدفين مكملين لبعضهما البعض، وهما: أولا: تمكين الشباب من المشاركة في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية الموجودة، وثانيا: إقامة الناشطين الشباب المستقلين لمنظمات مجتمع مدني شبابية وأحزاب سياسية جديدة.
في الورقة الثالثة حول "منظمات المجتمع المدني في اليمن: الإنجازات والتحديات". أكد الباحث أيمن الإرياني بأن هناك نقصا واضحا في منظمات المجتمع المدني في المستويات المحلية، حيث تعمل أغلب منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني بما نسبته (32 %)، ويعمل منها على مستوى المحافظات ما نسبته (33 %)، أما على المستوى المحلي فلا يعمل منها إلا ما نسبته (19 %).. على ضرورة تنويع نشاط منظمات المجتمع المدني جغرافيّا، وتنويع مواقع دعمها، بحيث تشمل المجتمعات المحلية خارج المدن الرئيسية.